تَضْعيفُ الرّاوي بما يُشْبِهُ تَوْثِيقَهُ

الدكتور

أحمد عبد المولى مناعي

أستاذ مساعد – الحديث الشريف وعلومه

جامعة اليرموك/كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/الأردن.

الملخص

عنوان الدراسة: تَضعيفُ الرّاوي بِما يُشْبِهُ تَوْثيقَهُ.

فَحْوى هذه الدراسة: الوُقوفُ على جُمْلة العبارات النقدية التي أَطْلَقها النُّقّاد المُحدثون وصفا لبعض رُواة السُّنّة، ومروياتهم، وقد خرجوا بها عن مقتضى ظاهر ألفاظِها؛إذ استعملوا العبارات التي يُفهِم ظاهرها توثيق الراوي في نفسه، أو قَبول رواياته مع أن حقيقة أمرها خلاف ذلك.

وعنيت الدراسة باسْتِنطاق دَلالةِ تلك العبارات مِن النّاحية الوَضْعيّة المُعجَميّة، وسياقاتِها العُرفيّة التداوُليّة، وتَحولها - مِن بَعْد - على ألْسُن النُّقّاد المحدّثين إلى حقول دلالية نقدية أفادوا منها في تحرير أحكامِهم.

كما أبرزت الدراسة العلاقة بين الدلالتين: الوضعية والنقدية بما يُسَوِّغُ استعمال النُّقّاد إياها في دَرْج أحكامهم النقدية على الرواة ومروياتهم؛ ذلك ليبقى طالب علم الحديث على معرفة من طرائق النُّقّاد المُحدثين في التعبير عن مرادهم في وصف راوي الحديث، وما يحمله من مفردات السُّنّة، ولا يغترّ بظاهر العبارات الناقدة ومنطوقها؛ فيزلّ في فهمها، ويغلط في تحرير أحكام النُّقّاد الحديثية.

وتُعد هذه الدراسة ثاني دراستين للباحث اهتمت بخروج كلام النُّقّاد المُحدثين عن مقتضى ظاهر معناه؛ فقد كانت الدراسة السابقة بعنوان: "توثيق الراوي بما يشبه تضعيفه" تناولت دراسة أسلوب النُّقّاد في الخروج عن مقتضى ظاهر الكلام؛ ذلك باستعمال الألفاظ والعبارات الناقدة التي يكون ظاهرها الذم والتجريح ومقصودهم التوثيق والثناء بالخير على الموصوف بها؛ لتكتمل معالم أسلوب التعبير من خلال ما قرره البلاغيون في مبحث البديع والموسوم: "بالمدح بما يشبه الذم" أو "الذم بما يشبه المدح".

Summary.

The title of the study: The narrator weakens in a similar manner. The essence of this study is to identify the phrases of modern critics who describe some of the narrators of the Sunnah and their narrations. They used the phrases that are understood to be the narrator's documentation of himself, or to accept his narrations, although the truth of the matter is otherwise. The study examined the significance of these terms in terms of the lexical situation, their customary and deliberative contexts, and their transformation - from a distance - on the tongues of modern critics to the fields of monetary criticism they reported in editing their judgments. The study also highlighted the relationship between the two signs: positivism and cash, which justified the use of critics in the drawer of their monetary judgments on the narrators and their narrators. This is so that the student of modern knowledge will be familiar with the methods of modern critics in expressing their intention to describe the narrator of the hadeeth, In the form of critical phrases and the nature of them; Vizl in understanding, and mislead in liberalizing the judgments of modern critics. This study is the second study of the researcher interested in the emergence of the words of modern critics of the apparent meaning of the term; the previous study was entitled: "Documenting the narrator with a similar weakening" dealt with the method of critics to get out of the apparent phenomenon of speech; using the words and phrases critical, They are meant to document and praise the good described in it; to complete the features of the method of expression through the decisions of the Balagion in the study of Albdaih and tagged: "Praise to the like" or "reprehensible in a kind of praise."

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمْدُ لله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ورَضِي الله عن التّابعين لهم بإحْسان إلى يوم الدين، **وبَعْد:**

فإن الاشتغال بعلوم السنّة من أجل الأعمال التي يَنهَمِم بها العلماء الربانيون؛ خدمة لكتاب الله تعالى، ولكل ما ينشعب عنه من مفردات المعرفة، ولا عجب؛ فإن السنّة المُشرفة رِدْءٌ لِكتاب الله؛ تؤازرُه؛ تُؤكّدُ أحْكامَهُ، وتُبين مُجْمَلَه، وتُوضّحُ مُشْكِلَه، وتقيّدُ مُطْلَقَه، وتُنشئ من الأحكام ما سكت عنه في غاية من التناغم مع مقاصده الحاكمة في إرشاداته السديدة؛ لذا فقد أدخل ـ سبحانه ـ السنّة في جملة المحفوظ بحفظه، وهيّئ في سَلَف هذه الأُمّة وخَلَفِها الجهابذة العُدول والنّقَدة الفُحول؛ تَوافَقوا على صِيانة الحديث، والتّمْييز بين رُواته؛ فاصطلحوا على جُملة من الأحكام التي تُبين رُتبة الراوي من حيث الجرح والتعديل، وحديثُه من حيث الرد والقَبول. وسَلَكوا في التعبير عن أحكامهم النّقديّة على الرّواة ورواياتهم مَسالك مُتَباينة، منها: التعبير المباشر الذي وافقَ معناه مقتضى ظاهره بحيث لا يَتعدّى سامعُه في إدراك حقيقة معناه. ومنها: التعبير الكِنائي الذي خالف معناه مقتضى ظاهره بحيث يسْتأهل البحث عن حقيقته. وهو من أساليب العرب في التعبير، واستعملته النصوص العالية في الشعر والنثر جميعا.

وقد جَهدتُ في جمع العبارات التي يُفهِم ظاهرها توثيقَ الراوي والثناء عليه بالخَيْر وحقيقَة دلالتها الحظ منه، والنيل من سلامة مروياته؛ أدرُسُها دراسة مُعجَميّة وَوَصْفيّة حقيقية ومُحرفيّة ثم أَسْتَنطِقُها من جِهَة الدلالة النّقديّة الحديثية، ومن بَعْد أُشير إلى العلاقة بين الدلالتين الوَصْفيّة والنّقديّة على ضَوْء من أحكام النّقّاد المحدّثين على الرواة المَوصوفين بذلك.

وسَمّيتُ بحثي هذا "تَضْعيفُ الرّاوي بما يُشْبِهُ تَوْثيقَهُ" وفحوى هذا العنوان: استعمال النقاد ـ في وصف الرواة ـ العبارات التي ظَاهرها التوثيق والمدح، وحقيقتها التضعيف والجرح، على طريقة أهل البديع في مبحث الذم بما يُشبِهُ المَدح.

أهمية الدراسة.

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في كونها سُهمة بارزة في توضيح مراد النّقّاد المحدّثين من العبارات النقدية التي يطلقونها وصفا للرّاوي، ولحديثه؛ إذ ربما استعملوا عبارة خالف معناها مقتضى ظاهر لفظها، فتطل ـ حينئذ ـ الفُهوم في استجلاء مراد الناقدين من أحكامهم، على الرواة ومرويّاتهم، ويخْتَل عيار طلبة العلم في تمييز الصحيح من السقيم، والقوي من الضعيف.

أهداف الدراسة.

١ـ الوقوف على ما بين النّقّاد المحدّثين وأهل العربية من التراثي الحسن في العلوم؛ إذ يتعاورون في ما بينهم مصطلحات علومهم؛ فاللغويون وصفوا

منقولهم بالصحيح والحسن والضعيف والمتصل والمسند على نحو ما صَنَع السيوطي في المزهر في علوم اللغة، وهي مصطلحات حديثية الدار واللسان. وأهل النقد الحديثي أوردوا في دَرْجِ أحكامهم النقدية التشبيه والاستعارة والكِناية والمَثَل السائر، ونحو ذلك، وكلها صَنْعة أهل اللسان.

٢- الكشف عن طرائق النُّقّاد المحدّثين في التعبير عن أحكامهم النقدية؛ إذ ربما جاؤوا بالعبارة يريدون مفارق دلالتها، وربما يقصدون خلاف منطوقها على طريقة الخروج عن مقتضى ظاهر القول.

الدراسات السابقة.

لم أجد في حدود اطلاعي وسؤال أهل الفن والتخصص أحدا أفرد هذا الموضوع بالبحث والدراسة على نحو ما صنعت من حيث تتبع العبارات الناقدة لشخص الراوي وحديثه ثم دراستها دراسة معجمية وضعية وعرفية تداولية ونقدية حديثية ومن بعد إبراز جهة التعالق بين الدلالات المختلفة، والكشف من ذلك كله عن مراد الناقد من إطلاق عبارته على الرغم من التخالف الواقع بين حقيقة معناها وظاهر منطوقها.

وأما ما ورد في بعض كتب قواعد الجرح والتعديل ومعاجم ألفاظه كشفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل. وكتاب الفتح العليل بفرائد الجرح والتعديل، لماجد آل عثمان. ومعجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة، لسيد عبد الماجد الغوري، وغيرها، فكانت من جملة مصادر هذه الدراسة في مرحلة تقصّي مادتها، وجمعها إلى جانب العديد من مراجع النقد الحديثي وكُتُب الجرح والتعديل والعلل ومعرفة الرجال. فهي جميعا قد تَهمَّمت بجمع ألفاظ الجرح والتعديل والإشارة إلى بعض قواعدهما دون الاقتصار على ما خرج منها عن مقتضى ظاهر لفظه،، ودون الكشف عن طبيعة التعالق بين دلالات العبارات النقدية على النحو الذي هدفت إليه هذه الدراسة.

منهج الدراسة.

سَلَكتْ هذه الدراسة المَنهجين: الاستقرائي والتحليلي. فبالأول: وَقَفَتْ الدراسة على جُملة الألفاظ والعبارات النّقدية موضوع البحث، وذلك باستقراء عدد لا بأس به من مصنفات الجَرح والتعديل ومعاجم المصطلحات النّقدية الحديثية، وبالثاني: استثمرت الدراسة مَسالِكه الثلاثة: التّفسيرية التفكيكية، والنّقدية التّقويمية، والتّحليلية الاستنتاجية؛ لاستكشاف الدلالات المعجمية والعُرفية والنّقدية للعبارات النّقدية موضوع الدراسة.

وقد اكتفت هذه الدراسة ثلاثة عشر مطلبا في مبحثين، استُهِلّ كل مطلب بذكر العبارة المراد دراستها مُرتّبة على حروف المعجم، ثم عُنِيَت ببيان الدلالة الوَضْعية وما يتصل بها من الاستعمالات العُرفية والمعاني الاصطلاحية عند الحاجة إليها. ثم كان البيان للدلالة النّقدية وذِكْر راوٍ واحد ممن وُصِف هو أو حديثه بتلك العبارة النقدية، وما قيل فيهما من قِبَل النُّقّاد.

وأخيرا: إبراز العلاقة بين جميع تلك الدلالات المختلفة.

المبحث الأول

العبارات الناقدة شَخْصَ الراوي.

يكتنف هذا المبحث العبارات الناقدة شخص الراوي دون التعرض لرواياته بصورة صريحة، وإن كان الحكم عليها فرعٌ عن الحكم عليه. وقد اشتمل على سبعة مطالب. كل مطلب عُنِيَ بعبارة نقدية واحدة تنازعتها فقرات ثلاثة: الدلالة الوضعية، والدلالة النقدية، ثم جهة التعالق بينهما.

المطلب الأول

آية.

١. الدَّلالةُ الْوَضْعيَّةُ.

هذه العبارة جملة اسمية ائتلفت من خبر حُذف مبتدؤه، وتقديره: فلان. والْآيَةُ: على زِنَةِ فَعَلَة. وهي في أصل الوضع: (الْعَلَامَة... وآيَةُ الرَّجُلِ: شَخْصُهُ)(١). وَالْآيَةُ: الْجَمَاعَة، يُقَالُ: (خَرَجَ الْقَوْمُ بِآيَتِهِمْ، أَيْ: بِجَمَاعَتِهِمْ)(٢). وَقِيلَ لِكُلِّ (جُمْلَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ دَالَّةٍ عَلَى حُكْمٍ: آيَةٌ. سُورَةً كَانَتْ أَوْ فَصْلًا أَوْ فَصْلًا مِنْ سُورَةٍ)(٣).

واكْتَفَ لفظ الآيَة في القرآن جُملة من المعاني، منها: المُعجِزة الدّالّة على صدق الرسول في دَعْوَاه(٤). قال - سبحانه - : (فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُفْتَرًى)(القصص: ٣٦). ومن لوازم المُعجِزة: خَرْقُها العادة(٥)، وهذا من شأنه أن يُثير الدهشة في العقول.

وقد تواضَع العرب على استعمال هذا التركيب: "آية" أو "آية من الآيات" أو "آية من آيات الله" في التعجب من المَرء؛ يَنفرِدُ بصفة أو نحوها دون غيره، ويبلغ فيها الغاية: إمّا في الخير(٦)،

---

(١)-ابن فارس، أبو الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١٦٨/١.

(٢)- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أميل يعقوب ومحمد طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ١٩٤/٦.

(٣)-الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت٤٢٥هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص١٠٢.

(٤)- انظر الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.ت، ٦٥/٢.

(٥)- انظر شروط المعجزة، وحدها على سبيل المثال، في: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٢٤/٢.

(٦)- انظر اليازجي: إبراهيم ناصف (ت١٣٢٤هـ)، نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، مطبعة المعارف، مصر ط١، ١٩٠٥م، ٨/٢.

أو في الشر(١).

٢. الدَّلالة النَّقديّة.

لم يُخالِف النُّقّاد المحدثون عن سَنَن العرب في توظيف هذا التركيب "آية" أو "آية من الآيات" أو "آية من آيات الله"؛ للدلالة على بلوغ الرّاوي الذّروة في حِفظ الحديث وإتقانه(٢)، أو بلوغه إياها في وضع الحديث واختلاقه(٣)، وإن كان استعمالهم هذا التركيب في سياق الذّمّ أكثر حسب الطّلاعي بعد البحث في دلالة هذا المصطلح القدي، حيث أطلقوه على طائفة من رُواة الحديث؛ تعجبا من وَضعِهم الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكَذِبهم فيه دون تورع من سوء العاقبة.

ولاشك في أن هذا التركيب في ظاهره الثناء بالخير، والمدح غير المتناهي، كذا يظُنّه المُتلقّي، ولا عجب؛ فهو الذي يسبق إلى الذهن معناه أول الأمر. ولكن النُّقّاد المحدثين قصدوا - باستعمالهم إياه - نقيض ظاهره؛ إذ أرادوا أن الموصوف به غاية في الكذب، والسوء. وممن وُصِف بذلك:

سُلَيْمانُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الله النَّخَعِيُّ، أَبو داودِ الْكوفِيُّ.

سُئل أبو زرعة عن سليمان هذا، فقال: (كان آية)(٤). وهذا وصف يومئ - حسب ظاهره - بتمام التوثيق. والحقيقة خلاف ذلك؛ إذ إن أبا زرعة يُريد الحطّ من مكانته، والحطّ عليه؛ بدليل أن أبا زرعة نفسه قد (ذكر عنه أشياء منكرة، وغلط القول فيه جدا)(٥). وكذلك فقد كذّبه خلق من أهل القدر، منهم: قُتيبة بن سعيد وابن مَعين وابن المديني وأحمد وأبو حاتم وابن حِبّان وابن عدي والذهبي في آخرين(٦).

---

(١)- انظر الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت٤٢٩هـ)، ثمرات القلوب في المضاف والمنسوب، دار المعارف، القاهرة، د.ط.ت، ٢٦/١.

(٢)- منهم: الإمام البخاري، وصفه بذلك: أبو محمد رجاء بن المرجّى الحافظ. تاريخ بغداد، ٣٤٠/٢. وأبو زرعة الرّازي، وصفه بذلك: ابن وارة. الإرشاد للخليلي، ٦٨١/٢.

(٣)- وهم عدة، وقفت - بعد البحث - على طائفة منهم: عبد الرحمن بن ماك بن مغول، وصفه بذلك: أبو داود. تاريخ بغداد، ٥٠٥/١١. وعويد بن أبي عمران الجوني، وصفه بذلك: السعدي. الكامل لابن عدي، ٣٨٢/٥. وعاصم بن سليمان التميمي، وصفه بذلك: الدارقطني. علل الدارقطني، ١٧٩/١٢. ومحمد بن محمد بن الأشعث، ومحمد سليمان بن زبان، ومحمد بن عبيد الله خنّ أبي الأذان. وصفهم بذلك: الدارقطني. سؤالات السهمي، ص١٠١، وص١٠٣، وص١١٣ على التوالي.

(٤)- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م، ١٣٢/٤.

(٥)- المصدر السابق.

(٦)- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ٢٠٢/٢.

حتى قال ابن حجر: (الكلام فيه لا يُحصَر، ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين – ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة –فوق الثلاثين نفسا)(١).

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين: النقدية والوضعية: هو أن أبا داود الكوفي قد بلغ في وضع الحديث والكذب فيه مبلغ النهاية، حاله في ذلك حال مَن بلغ الذروة في فلك ما يُمدَح به؛ لتفرده بذلك، وخروجه عن مألوف الناس إياه حتى قالوا ـ فيه متعجبين - : إنه آية.

المطلب الثاني

الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملةٌ اسمية ائتلفت من المُبتَدأ "الأرض" والخَبَر "أخرجت، وَمَدخولاته المُتمِمة له ". وهي مُفرَدة الأرض اتساعا؛ بافترانِ "ال" الجنسية بها. وهو يُفضي إلى دلالة الشمول؛ قصْدا إلى المُبالغة في كثرة الخارج منها ونَوعِه.

قال ابن فارس: (الْفَاءُ وَاللَّامُ وَالذَّالُ: أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قَطْعِ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ: الْفِلْذَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْكَبِدِ. وَالْجَمْعُ: فِلَذٌ..)(٢). وفي لسان العرب: (الْفِلْذَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْكَبِدِ وَاللَّحْمِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. وَالْجَمْعُ: فِلَاذٌ)(٣).

و(الْكَبِدُ وَالْكَبِدُ: مِلْءُ الْكَفِّ وَالْكِفِّ: وَاحِدَةُ الْأَكْبَادِ: اللَّحْمَةُ السَّوْدَاءُ فِي الْجَوْفِ... وَرُبَّمَا سُمِّيَ الْجَوْفُ بِكَمَالِهِ كَبِداً... وَكَبِدُ الْأَرْضِ: مَا فِي مَعَادِنِهَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)(٤). (وَكَبِدُ كُلِّ شَيْءٍ وَسَطُهُ وَمُعْظَمُهُ)(٥).

وفي الحديث: (هذه مكة قد ألقت إليكم أفلاذ كبدها)(٦)، أي: (صميم قريش وَلبابها وأشرافها)(٧).

والخلاصة: أن دلالة هذا التركيب "الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها، وما يشبهه" يشير ـ بظاهره ـ إلى الثناء على الموصوف بذلك؛ لاختصاصه دون غيره بكنوز الأرض ومكنونها.

---

(١)- ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، لسان الميزان، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت، ١١٨/٣.

(٢)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤٥٠/٤

(٣)- ابن منظور، أبو الفضل: محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط.ت، ٥٠٢/٣.

(٤)- المصدر السابق، ٣٧٤/٣.

(٥)-ابن سيدة، علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: عبد الستار فراج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ط١، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ٤٧٣/٦.

(٦)- ابن هشام: أبو محمد عبد الملك (ت٢١٨هـ)، السيرة النبوية، تحقق: همام سعيد ومحمد أبو صعيليك، دار المنار، الزرقاء الأردن ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ٣٠٨/٢، إسناد الحديث ضعيف.

(٧)- ابن الأثير: المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة، دمشق ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص٩٤٦.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد النقّاد المحدثون(١) من الدلالة الوضعية لهذا التعبير: "الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها"؛ إذ استعملوه وصفا لبعض رواة السّنة(٢) دون أن يقصدوا ظاهر معناه المشعر بالثناء على الموصوف به، إلى غايتهم تضعيف الرّاوي والحط من مكانته؛ برواية المنكر من الحديث، والتهاون فيه. وممن وُصِف بذلك:

إِسْماعِيلُ بْنُ قَيسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثابِتٍ، أبو مُصْعَب الأنصاري.

قال يحيى بن سعيد الأنصاري: ـ في وصفه، وبيان حاله ـ (الأرضُ أَخْرَجَتْ له أَفْلاذَ كبِدِها)(٣). يريد بذلك تجريحه، والنيل منه؛ بدليل إجماع النقاد على ذلك. فقد ضعّفه البُخاري وأبو حاتم الرازي والنَسائي وابن حِبّان وابن عدي والدارقطني في آخرين(٤). حتى قال ابن حبان: (في حديثه من المَناكير والمَقلوبات التي يَعرِفها مَن ليس الحديث صِناعَتُه)(٥). وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه منكر)(٦).

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين: النقدية والوضعية: هو أن إسماعيل بن قيس الأنصاري قد بلغ في فتعل الروايات، والإغراب في سَوْقِها، وما تكتنفه من نُكْر الصِناعة مبلغا يومِئ بِعِزّتها عن النظير وسلامتها من المثيل حتى لا يكاد النّاقدُ الحاذقُ والمُوعِبُ الحافِظُ يدريان من أين أتى بها؟! وكيف خُصّ بها دون غيره من الحُفّاظ المتقنين؟! حالُه في ذلك حالَ مَن أتى الناس بالشيء الغريب عليهم مع إلْفِهم لكل ما حولهم، وعدم استعجامه عليهم حتى لم يبق لهم من تسويغ ما أتاهم به إلا أن تكون الأرض قد انشقت له عن أفلاذ كبدها، وتكبّرَتْه من بين سائر أقرانه فأفاضت عليه بسَيْب دررها وكنوزها.

---

(١)- كيحيى بن سعيد الأنصاري، وابن حبان البستي، وهو أكثر مَن استعمل هذا التركيب وصفا للرواة، حتى عُرِفَ به.

(٢)- وقفت على أسماء ستة منهم. وهم: إسماعيل بن قيس الأنصاري، وصفه – بذلك – يحيى بن سعيد الأنصاري، كتاب المجروحين، ١٢٧/١. وبشر بن الحسين الأصبهاني، وصفه – بذلك – ابن حبان، الثقات، ٢٦٢/٤. وأحمد بن عبد ﷲ بن وهب المصري، وخصيب بن جحدر، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وصفهم – بذلك – ابن حبان، انظر كتاب المجروحين على التوالي: ١٤٩/١، ٢٨٣/١، ٢٥٥/٢، ٢٦٤/٢.

(٣)- ابن حبان، كتاب المجروحين، ١٢٧/١.

(٤)- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ٤٧٩/١.

(٥)- ابن حبان، كتاب المجروحين، ١٢٧/١.

(٦)- ابن عدي: أبو أحمد عبد ﷲ بن عدي (٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ٣٠٢/١.

المطلب الثالث

عصا موسى تَلْقَفُ ما يَأْفِكون

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جُملة اسمية إئتلفت من خبر حُذف مُبتدؤه، وتقديره: "فُلان". وإضافة العَصا إلى موسى إضافة مَحْضة. وجُملة "تَلْقَفُ ما يَأْفِكون" حال من العصا.

قال ابن سِيدَة: (اللَّقْفُ: سُرْعَة الأَخْذِ لِما يُرْمى إِلَيْكَ بالْيَدِ أَو بِاللِّسانِ)(١). يُقال: (لَقِفْتُ الشَّيْءَ وَتَلَقَّفْتُهُ: إِذا أَخَذْتُه أَو بَلَعْتُه)(٢). (واللَّقِفُ: الجَيِّدُ الإِلْقاف)(٣).

ومن أمثال العرب، قولهم: رَجُلٌ لَقْفٌ لَقِفٌ: إذا كانَ جَيِّدَ الحَذرِ في القِتالِ، ويُقالُ: هُوَ السَّريعُ الطَّعْنِ)(٤). وقِيلَ: هُوَ الضابِطُ لِما يَحْوِيهِ القائِمُ بِهِ(٥). وَقِيلَ: (هُوَ الحاذِقُ بِصِناعَتِهِ)(٦). والحَكَمُ في ذلك كله هو السياق.

وَالإِفْكُ: (الكَذِبُ)(٧). وَأَصْلُهُ: صَرْفُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ. قال ابن فارس: (الهَمْزَةُ وَالْفَاءُ وَالْكافُ: أَصْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ عَلى قَلْبِ شَيْءٍ وَصَرْفِهِ عَنْ جِهَتِهِ. يُقالُ: أَفَكَ الشَّيْءُ، وَأَفَكَ الرَّجُلُ: إِذا كَذَبَ)(٨)؛ فَإِنَّ الكاذِبَ يَصْرِفُ الحَقِيقَةَ عَنْ وَجْهِها الصَّحيح. وَقِيلَ: بَيْنَ الإِفْكِ والكَذِبِ عُمومٌ وَخُصوصٌ؛ فَإِنَّ كُلَّ إِفْكٍ كَذِبٌ وَلا عَكْس؛ إِذْ الإِفْكُ يَكونُ في ما يَفْحُشُ مِنَ الكَذِبِ(٩).

وعصا موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: آيةٌ من آيات الله التي أجراها على يده؛ تأييدا له في دعوة النبوّة والرسالة. وشأنها مع سحرة فرعون معلوم.

وقد درجت هذه العبارة "عصا موسى تَلْقَفُ ما يَأْفِكون" على ألسن الناثرين والشعراء مثلا سائرا؛ يُعللون بها صَدارة أعمالهم الأدبية على أعمال غيرهم، من ذلك: ما أورده ابن منظور في أخبار أبي نواس، قال: (لمّا قدم أبو نواس على

---

(١)- ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٥٦/٦.

(٢)- ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٦/٩٨٦م، ٨١٣/١.

(٣)- ابن دريد: محمد بن الحسن، أبو بكر (ت٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق" رمزي منير بعلبكي، بيروت،دار العلم للملايين ط١، ١٤٠٨هـ/٩٨٨م، ١٢٥٤/٣.

(٤)- الميداني: أحمد بن محمد، أبو الفضل (ت٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة، دط،ت، ١٥٧/١.

(٥)- انظر الأزهري: محمد بن أحمد، أبا منصور(ت٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، بيروت، دار إحياءالتراث العربي ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٨١/٩.

(٦)- ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٥٦/٦.

(٧)- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ)، كتاب العين، بيروت، دارإحياء التراث العربي ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٣١.

(٨)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١١٨/١.

(٩)- أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل (ت٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة، دط،ت، ص٤٥، بتصرف.

الخَصيب(١) بمصر أذن له، وعنده جماعة من الشعراء، فلْتُنْشَدَه فقال له: ههنا جماعة من الشعراء هم أقْدَم مني، وأسَنّ، فأذَنْ لهم في الإنشاد، فإن كان شعري نظير أشعارهم أنشدتُ وإلّا أمْسكْتُ؛ فأنْشِدوا مديحا في الخَصيب، فلم تكن أشعارهم مُقارِبَة لشعر أبي نواس، فتَبَسّمَ ثم قال: أنْشِدك أيها الأمير قصيدة هي بمنزلة عصا موسى تَلْقَفُ ما يَأفكون، قل: هات، فأنشده:

أجارَةَ بَيْتِنا أبوكِ غَيُورُ وَمَيْسورُ ما يُرْجى لَدَيْكِ عَسِيرُ.

حتى أتى على آخرها، فلفض الشعراء من حوله)(٢).

والخُلاصَة: أن دَلالة هذه العبارة حَسْبَ ظاهِرها الثناءُ بالخير على مَن وُصِف بها؛ فهو بمَنزِلة عصا موسى عليه السلام متى أتت على الباطل أزْهَقْته، وكَشَفَت عُوارَه للناس، وفرّت بصدارة الموقف.

٢. الدَّلالة النَّقْدية.

أفاد أحد القُصّاد المُحدثين من الدلالة الوضعية لهذه العبارة "عصا موسى تَلْقَفُ ما يَأفِكون"؛ فأوْرَدها وَصْفا لراوٍ من رُواة السُّنة؛ لا يَقصِد إلى توثيقه، إلى يومِئ بها إلى جَرْحِه والنيل منه، وهو:

مُحَمد بْنُ عُثْمانَ بْنِ أبِي شَيْبَةَ، أبو جَعْفَرٍ العَبْسِي الكُوفِي (ت٢٩٧هـ).

كذّبه مُطَيْنٌ: محمد بن عبد الله الحضرمي (وكان يُسيءُ الرّأي فيه، ويقول عصا موسى تَلْقَفُ ما يَأفِكون)(٣). وتابع مُطَيْنا على موقفه هذا عبدُ الله بن أحمد وابنُ خراش وإبراهيمُ الصوف والدارقطني والبرقاني في آخرين(٤).

وقد وثّقَ ابنَ أبي شيبة صالحُ جزرة وعبدانُ وابنُ عدي والخطيبُ البغدادي والذهبيُ(٥). وقال ابن عدي: (لم أر له حديثا منكرا فأذكره)(٦). وعلى الذهبي قولة مُطَيْن في ابن أبي شيبة بأنها من كلام الأقران الذي لا يُعتَدّ به في ميزان النقد القويم إذ قال ـ في سياق ترجمة مُطَيْن ـ : (قد تكلم فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلم هو في ابن عثمان. فلا يُعتَدّ غالبا بكلام الأقران، لا سيما إذا كان بينهما منافسة)(٧)

---

(١)- كان أميرا على مصر في زمنهم.

(٢)- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، أخبار أبي نواس، ملحق بكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٧٣/٢٥.

(٣)- ابن عدي، الكامل، ٢٩٥/٦.

(٤)- الذهبي، ميزان الاعتدال، ٢٠٢/٤.

(٥)- المصدر السابق.

(٦)- ابن عدي، الكامل، ٢٩٥/٦.

(٧)- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٤٢/١٤.

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين: النقدية والوضعية: هو أن محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ حسب رأي مُغَلطاي ـ قد بلغ في اختلاق الحديث، والاستكثار من رواية الموضوعات، وادعاء سماع ما لا أصل له حدا يراه فيه الآخرون بازّا أقرانه، مُنفردا عنهم بسعة الحفظ، مُستحوذا على ما أتوا به، وزائدا عليه مع مُكْنة على قد مرويهم، وكشف عواره، حاله في ذلك حال عصا موسى عليه السلام وقد أتت على سحر السحرة فتلقفته، وطوته فيها، مُجلِلة ـ بذلك ـ زيفه، ومنفردة بحَلبة السباق والنزل.

المطلب الرابع

قد عَرَفْتُهُ.

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة فعلية أتتلفت من فعل وفاعل ومفعول به. وقد أُكِّدت بدخول "قد" عليها؛ لإفادة غاية التحقيق، وتوثيق تلك المعرفة.

والمَعْرِفَةُ: (إدراكُ الشَّيْءِ عَلى ما هُوَ عَلَيْهِ)(١). قال ابن فارس: (العَيْنُ والرّاءُ والفاءُ: أَصْلانِ صَحِيحانِ يَدُلُّ أَحَدُهُما عَلى تَتابُعِ الشَّيْءِ مُتَّصِلا بَعْضُهُ بَعْضٍ. والآخَرُ عَلى السُّكُونِ والطَّمَأْنِينَةِ)(٢) والثاني هو الذي يعنينا. (تَقُولُ: عَرَفَ فُلانٌ فُلاناً عِرْفانا وَمَعْرِفَة، وَهذا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ، وَهذا يَدُلُّ عَلى ما قُلْناهُ مِنْ سُكُونِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنكَرَ شَيْئاً تَوحَّشَ مِنْهُ، وَنَبا عَنْهُ)(٣). والمَعْرُوفُ: (الصَّفَة وَحُسْنُ الصُّحْبَةِ مَعَ الأَهْلِ وَغَيرِهِم مِنَ النَّاسِ. وَالمُنْكَرُ: ضِدُّ ذَلِكَ جَمِيعاً)(٤).

ويُطْلَقُ المَعْرُوفُ في لِسانِ الشَّرْعِ (على ما عُرِف بأدلة الشرع أنه من أعمال البِر سواء جرت به العادة أم لا)(٥). وفي الحديث: (أَيُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَة)(٦).

والخلاصة: أن معرفة الشيء ليست مجرد إدراكه؛ إذ فيها دلالة الثناء بالخير على المعروف، كما أن إنكار الشيء ليس مجرد الجهل به؛ وإنما فيه ـ كذلك ـ فحوى الثناء بالسوء عليه.

٢. الدلالة النقدية.

---

(١)- الجرجاني: علي بن محمد (ت٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٢١.

(٢)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢٨١/٤.

(٣)- مصدر سابق.

(٤)- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص٨٠٢.

(٥)- ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مكتبة مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٦٣٢/١٠.

(٦)- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، دار الفيحاء، دمشق، ط٢، ١٤٠٩هـ/١٩٩٩م، الحديث رقم: ٦٠٢١، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، ص١٠٥٢.

أفاد أحد النقّاد المحدثين من الدلالة الوضعية لعبارة "قد عَرَفْتُهُ" حين أطلقها في حق أحد رواة السنة دون أن يقصد إلى دلالتها على مدحه، والثناء عليه بالخير، إلى أراد تضعيفه والحط من مكانته، وهو:

عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبِ بْنِ سَلْمٍ النَّهْدِيُّ المُلائِيُّ، أبو بَكْرٍ الكُوفِيُّ (ت١٨٧هـ).

سُئل عبد الله بن المبارك عن عبد السلام بن حرب فقال: (قد عرفته)(١).

وظاهر هذا القول توثيق عبد السلام؛ لما في هذه العبارة من معنى الثناء والمدح حسب دلالتها الوضعية والشرعية، غير أن ابن المبارك أراد بها الطعن على عبد السلام، وتضعيفه؛ بدليل أنه حين ذُكِر ابن حرب عنده مرّة قال: (ما تحوِجُني رجلي إليه)(٢)؛ كناية عن القعود عن طلبه، وعدم الرغبة إلى حديثه. ويؤيد هذا المعنى ما قاله الحسن بن عيسى ـ في بيان دلالة قولة ابن المبارك ـ : (وكان إذا قال: "قد عرفته" فقد أهلكه)(٣). وتبع ابنَ المبارك على تضعيف عبد السلام هذا ابن سعد وأحمد، وعموم البغداديين يستنكرون بعض حديثه(٤). وقد وثقه يحيى بن مَعين وأبو حاتم والترمذي والنسائي والدارقطني في آخرين(٥). فتعيّن أن يكون تضعيف عبد السلام بن حرب خاص بابن المبارك ومَن وافقه.

٣. ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية: هو أن عبد السلام بن حرب قد عُرف بالسوء عند ابن المبارك معرفة كاملة حتى لا يكاد يُرى له مَسْكة من خير يُذكر بهَا؛ لذا فقد رغب عنه، ولم يجد مُكنة من نفسه أو قوة في بدنه أن يمشي إليه طالبا لما عنده، حاله في ذلك حال مَن عُرف من الرواة بالخير حتى أثنى عليه النقاد، وسعوا إليه؛ رغبة بما عنده من الرِّوايات. فكان في ظاهر عبارة ابن المبارك ثناء بالخير، وفي باطنها الثناء بالسوء والشر.

المطلب الخامس

كان سليم الناحية

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة اسمية مكتملة الأركان أُتلِفَت من فعلها الناسخ: "كان"، واسمه المُستكن تقديرُه: "فُلان"، وخبَره: "سليم الناحية". وجاء الخبر مُركبا إضافيا إضافة لفظية غير محضة. و"سَليمَ": صفة مشبهة بالفعل غايتها الدلالة على ثبوت معنى السلامة في المُخْبَر عنه وديمومتها.

---

(١)- المزي: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٦٦/١٨.

(٢)- المصدر السابق.

(٣)- المصدر السابق.

(٤)- انظر ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٥٧٥/٢.

(٥)- المصدر السابق.

قال ابن فارس: السِّينُ واللَّامُ والمِيمُ: (مُعْظَمُ بابِهِ مِنَ الصِّحَّةِ والعافِيَةِ... فالسَّلامَةُ: أَنْ يَسْلَمَ الإِنسانُ مِنَ العاهَةِ والأَذى)(١). (ورَجُلٌ سَلِيمٌ: بِمَعْنى سالِمٌ، والإِناسُّي لِلَدِيغٍ سَلِيماً؛ لِأَنَّهُمْ تَطَيَّرُوا مِنَ اللَّدِيغِ فَقالُوا المَعْنى)(٢). وسليم الناحية: كناية عن صفة دالة على بقاء المُكَنّى عنه بطهارة حواشيه وجوانبه عما يَسوؤه، أو يُتَكَّر صفاء سيرته. يشبه قولهم في الجواد الكريم: "هو كثير الرماد". وهذا في سياق الثناء بالخير أسلوب رفيع.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد أحد النقّاد المحدثين من الدلالة الوضعية لعبارة "كل سليم الناحية فأطلقها في وصف اثنين من رواة السنة(٣) لا يقصد بها إلى توثيقهما في جانب ضبط ما يرويانه من الأسانيد والمتون، إلى يومئ إلى اتهامهما فيه، وعدم أهليتهما لتحمل الرواية عن الشيوخ وأدائها، ومنهما:

عَبْدُ اللهِ بْنُ صالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الْجُهَنِيُّ مَوْلاهُمْ، أَبو صالِح المِصْرِيُّ (ت ٢٢٢هـ).

قال أبو حاتم: كان أبو صالح سَلِيمَ النّاحِيَةِ(٤). وهذه قَوْلَةٌ فَحواها التّوثيقُ حسب دلالتِها الوضعية والكنائية؛ إذْ تَشْهد لأبي صالح بسلامة ناحيته الحديثية في جانبَي العدالة والضبط كليهما من أي تُهْمَةٍ تعتريهما. وهذا هو الذي يتبادر إلى ذهن سامع هذه العبارة. غير أن أبا حاتم أراد ـ بما قال ـ سلامة أبي صالح في جانب العدالة دون الضبط؛ فإنه وإن كان عدلا في نفسه إلا أنه كان في جانب الضبط ليس بذاك؛ فقد كان فيه غفلة عن صيانة كتابه من أيدي العابثين الذين كانوا يفتعلون الحديث ثم يُدخلونه في كُتُب المحدثين. ويشهد لذلك تَملُّ قول أبي حاتم في أبي صالح، فقد قال: (الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخِرِ عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افْتُعِلَ خالد بن نَجيح(٥). وكان أبو صالح يَصحَبُه. وكان سَلِيمَ النّاحية. وكان خالد بن نجيح يَفْتَعل الحديث، ويَصْنَعُه في كُتُب الناس. ولم يكن وَزْنُ أبي صالح وَزْنَ الكذب. كان رجلا صالحا)(٦). وقد ضعّف أبا صالح علي بن المديني وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري وصالح بن محمد والنسائي وأبو أحمد الحاكم والخليلي في آخرين(٧).

---

(١)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٩٠/٣.
(٢)- ابن منظور، لسان العرب، ٢٩٢/١٢.
(٣)- هما: عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولاهم أبو يحيى المصري، وعبد الله بن صالح بن محمد أبو صالح المصري كاتب الليث.
(٤)- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٥، بتصرف يسير.
(٥)- المصري، كذبه أبو حاتم. الجرح والتعديل، ٣٥٥/٣.
(٦)- مصدر سابق، ٨٧/٥.
(٧)- انظر ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٢٥٦/٥.

وقال ابن حبان: (منكر الحديث جدا؛ يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث القلت. وعنده المناكير الكثيرة عن أقوام مشاهير أئمة. وكان في نفسه صدوقا... وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له رجل سوء. سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد □ بن صالح، ويكتب في قوطاس بخط يشبه خط عبد □ ويطرح في داره في وسط كُتُبه فيجده عبد □ فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه. فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره)(١).

وقد وثق أبا صالح ابنُ مَعين وعبد الملك: كفيُ الليث بن سعد. وشهد بعدالته دون ضبطه أبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان وابن عدي وابن الفلاس الفلسي(٢).

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين: النقدية والوضعية: هو أن عبد □ بن صالح المصري قد عُرِفَ عند عامّة النقّاد بتهاونه في صيانة كتابه عن أيدي العابثين فوقعت المناكير في دَرْجِ رواياته دون أن يميز بين صحيحها وسقيمها حتى تُكُلِّمَ ـ لأجل ذلك ـ في ضبطِه دون عدالته وصلاح ديانته؛ إذ لم يكن وزنُه وزنَ الكذّابين ولا مُتعمّدي الخطأ. فأطلق عليه أبو حاتم الرازي ومَن وافقه عبارة "كان سليم النّاحية"؛ تَبْرئة لساحته، وشهادة بسلامة نواحيه من تعمد الكذب، والانحراف بروياته عن سَنَن روايات القلت قصدا، حاله في ذلك حالَ مَن كان ثقة بسلامة عدالته وتمام ضبطه حتى لستحق أن يوصف بأنه كان سليم الناحية؛ إذ إن هذه العبارة متى أُطلقت في وصف أحد الرواة فُهِم منها شمول سلامته في أنحائه كلها دون تمييز بين عدالة وضبط. فليكن طالب الحديث على تَلَجٍ من ملى هذه العبارات، الناقدة وأضرابها حين يطلقها الناقد في وصف أحد رواة السُّنّة.

المطلب السادس

كان لا يفوته حديث جَيِّد.

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة اسمية ائتلفت من فعلها الناسخ "كان"، واسمها المستكن تقديره: "فلان"، وخبرها الواقع في حيز النفي جملة فعلية "لا يَفوتُهُ حديثٌ جَيِّدٌ".

والفَوْتُ في أصْلِ الوَضْعِ: (خِلافُ إدْرَكِ الشَيْءِ، والوُصولِ إلَيهِ)(٣). يقال: (فاتَني الأمْرُ فَوْتاً وَفَواتاً: ذَهَبَ عَنّي)(٤). و(فاتَني بِكَذا: سَبَقَني بِهِ، وَذَهَبَ بِهِ عَنّي)(١).

---

(١)- ابن حبان البستي: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي (ت٣٥٤هـ)، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ، ٤٠/٢.

(٢)- انظر ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٣٥٤/٢.

(٣)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٤٥٧/٤.

(٤)- ابن منظور، لسان العرب، ٦٩/٢.

والمرادُ بالحديث في بناء هذه العبارة النقدية: هو رواية الراوي التي يتحملها عن شيوخه ثم يؤديها إلى تلاميذه الناقلين عنه إلى مَن بَعْدهم.

والجَيِّدُ في أصلِ الوضع: (نَقِيضُ الرَّدِيءِ، عَلى فَيْعِلٍ. وَأَصْلُهُ جَيْوِدٌ، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً؛ لأَنْكِسارِها، وَمُجاوَرَتِها الياءَ، ثُمَّ أُدْغِمَتْ الياءُ الزائِدَةُ فيها، والجَمْعُ جِيادٌ)(٢).

وجَيِّدُ الحديثِ في ألسُنِ نُقّادِه: نَظيرُ صَحيحِهِ. قال البلقيني: يُعبِّرُ النَّقّاد بِجَوْدَةِ الحديث عَنْ صِحَّتِهِ(٣)، أي: أنَّهُ (لا مُغايرةَ بينَ جَيِّدٍ وصحيح عندهم، إلا أنَّ الجهبذَ مِنهم لا يَعدِلُ عن صحيح إلى جَيِّدٍ إلا لنُكْتةٍ، كأن يرتقي الحَديث عنده عن الحَسَن لذاتِه، وَيَنْزِلُ في بُلوغِهِ الصحيح، فالوصْفُ بِهِ أنزلُ رُتْبة من الوصْفِ بصحيح)(٤).

والخلاصة: أن دلالة هذه العبارة "كل لا يفوته حديثٌ جَيِّد" ثناءٌ على مَن أُطلِقت في حقِّه؛ إذ تومئ إلى أنه أَحْوَذِيٌّ في حِفظِ الحديث الجَيِّد، وله مُكْنةٌ بالغة في انتقائِهِ وتمييزِه مما سواه.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد أحد النُّقّاد المحدثين(٥) من الدلالة الوضعية لهذه العبارة النقدية "كل لا يفوته حديث جَيِّد"؛ إذ أطلقها وصفا لأحد رُواةِ السُّنّة لا يريد ـ بها ـ مدحه والثناء عليه، إلى إنه يشي بتضعيفه، والنَّيْل منه. وهو:

فَضْلُ بْنُ سَهْلِ بْنِ إبراهيمَ الأَعْرَجُ أبو العَبّاسِ البَغْداديُّ، (ت٢٥٥هـ).

قال أبو داود السجستاني ـ في سياق ذِكره فضل بن سهل ـ : (كل لا يَفوتُهُ حَديثٌ جَيِّدٌ)(٦). وهذه العبارة تومئُ ـ حسبَ ظاهرها ـ بالثناء على فَضْلِ بْنِ سَهْل، وبيان أنه حافظٌ لكل حديث جَيِّد عند الرواة بحيث لا يفوته منه شيءٌ ألبتة؛ لمَتانةِ ذاكِرَتِه، وسَعة اطلاعِه، وشِدة يَقَظَتِه، وكثرة ممارستِهِ الحديث. وحقيقةُ مُراد أبي داود خِلافُ ذلك؛ فإنه قصد إلى الحط من مكانة فَضْلِ بْنِ سَهْل، وجَرحِه؛ فقد روى عبدان الأهوازي قال: (سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: "أنا لا أُحدِّثُ عن فضل بن سهل الأعرج". قلت: لِمَ؟ قال: "لأنه كان لا يفوتُهُ حديث جَيِّد")(٧).

---

(١)- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت، ص٤٨٣.

(٢)- ابن منظور، لسان العرب، ١٣٥/٣.

(٣)- البلقيني: عمر بن رسلان (ت٨٠٥هـ)، محاسن الإصطلاح في تضمين ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١٥، بتصرف.

(٤)- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ١٧٨/١.

(٥)- هو أبو داود السجستاني.

(٦)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣٤٤/٢.

(٧)- المصدر السابق.

ووجه انتقاد أبي داود فضلَ بنَ سهل هو اعتقادُه أنه يسرق الحديث، ويدعي من الروايات ما ليس له؛ استكثارا؛ بدليل أن ابن عدي قد أورد قولة أبي داود هذه في ترجمة راوٍ تلك صِفته، هو الحَسَنُ ابْنُ الطَّيِّبِ بْنِ شُجاعٍ أبو عَلِيٍّ البَلْخِيّ(١). فشابَه حالُه بحالِه، و أعلم.

وقد استدرك الذهبي على أبي داود انتقاده هذا فقال: (ما بهذا الخيال يُغْمَزُ الحافظ، ثم هذا أبو داود قال هذا قد روى عنه في سننه)(٢). وقد وثق فضلَ بنَ سهل أبو حاتم الرازي والنسائي والذهبي في آخرين(٣). وقال أحمد بن الحسين الصوفي: (كان أحدَ الدواهي)(٤)، (يعني: في الذكاء والمعرفة وجَوْدة الأحاديث)(٥). وأخرج له الشيخان في صَحيحَيهما. فتعين أن هذا الانتقاد هو مما تَفَرَدَ به أبو داود وإلا فالرجل من أعيان الحفّاظ.

٣. ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية: هو أن فضلَ بنَ سهلٍ الأعرج ـ حسب رأي أبي داود ـ قد بلغ في سرقة الأحاديث الجياد، وادّعاء ما ليس من رواياته، والإغارة على أسانيد القلت مبلغا كبيرا خَلَع عليه ـ فيما يبدو للناس ـ الوصف بسعة الحفظ والاطلاع، ومتانة الذاكرة حتى لا يكاد يفوته حديثٌ جيد، حاله في ذلك حال مَن كان موصوفا بالأَحَدِيّةِ الحقة، والأَلْمَعِيّة في الحفظ والاطلاع الواسعين على الحقيقة دون ادّعاء ولا زَيف؛ حتى عرفه النُّقّاد الجهابذة بذلك.

المطلب السابع

كان مِمَّنْ يُجيبُ في كل ما يُسْأَلُ

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة اسمية انتَظَمَتْ من فعلها الناسخ "كان"، ومَدخولَيها: الاسم المستكن وتقديرُهُ: "فُلان"، والخبر الواقع شِبهَ جملةٍ "مِمَّنْ يُجيبُ"، وفَضْلةٍ لازمةٍ لهما؛ لتمام المعنى. وقد صُدِّر الخَبَرُ بحرف الجر: "مِنْ" التبعيضية؛ لبيان دخول المخبر عنه في جملة آخرين شاركوه في الصفة نفسها.

والْجَوابُ في أَصْلِ الوَضْعِ: (رَدِيدُ الكَلامِ. والْفِعْلُ: أَجابَ يُجيبُ... والمَصْدَرُ: الإِجابَةُ، والاسْمُ: الجابَةُ، بِمَنْزِلَةِ الطّاعَةِ والطّاقَةِ. والإِجابَةُ: رَجْعُ الكَلامِ)(٦). وحقيقة السؤال: طَلَبُ المَعْرِفَةِ والعِلْمِ بالْمَجْهولِ. ففي اللسان: (سَأَلْتُهُ عَنْ الشَّيْءِ: اِسْتَخْبَرْتُهُ)(٧)، أي طَلَبْتُ خَبَرَهُ.

---

(١)- المصدر السابق.
(٢)- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١٠/١٢.
(٣)- المصدر السابق.
(٤)- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣٣٢/١٤.
(٥)- المصدر السابق.
(٦)- ابن منظور، لسان العرب، ٢٨٣/١.
(٧)- المصدر السابق، ٣١٩/١١.

ومضمون هذه العبارة فيما تَواضَعَ عليه أهلُ اللسان: الإشادة بِمَن وُصِف بها، أو أُطلِقت عليه؛ إذ إنّها توحي بواسع علمه، ووافر معرفته؛ فلا يُسألُ عن شيء إلا كان عنده جواب فيه وإدراك له.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد أحد النّقّاد المحدثين(١) من الدلالة الوضعية والعرفية لهذه العبارة النقدية "كل مَنْ يُجيبُ في كل ما يُسْأَلُ"؛ إذ أطلقها وصفا لعدد من رواة السّنّة(٢) لا يقصد إلى توثيقهم، والتنويه بسعة معرفتهم لِما يَشي بهم، ويومئُ إلى تضعيفهم، والطعن في ضبطهم، ومنهم:

رِشْدِينُ بْنُ سَعْدِ بْنِ مُفْلِحٍ المَهْرِيّ، أبو الحَجّاجِ المِصْرِيّ (ت١٨٨هـ).

قال ابن حبان فيه: (كان مِمَّنْ يُجيبُ في كل ما يُسأَلُ)(٣). ومضمون هذه العبارة هو تَوثيقُ رِشدين والثناء عليه بالخير؛ إذ تشهد بسَعَةِ علمه ومعرفته بالسنن والآثار. غير أن ابن حبان يعني ـ بعبارته هذه ـ جَرحَ رِشدين، وبيان أنه ليس أهلا لتحمل الحديث، ولا لروايته؛ إذ إن ما عنده من العلم ليس مما سمعه من الشيوخ ولا اعتبرت قدمه في طلبه، وإنما كل مما يُدخَل عليه، ويُلقَّنُه؛ بغفلةٍ منه وذهول؛ بدليل تمام عبارة ابن حبان في رشدين، إذ قال: (كان مِمَّنْ يُجيبُ في كل ما يُسأَلُ، ويقرأُ كُلَّ ما يُدفَعُ إليه سواء كان ذلك حديثه أو من غير حديثه، ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه)(٤).

وصَفَ رِشْدينَ بنَ سعد ابنُ سعد وابن مَعين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وأبو داود والنسائي وابن عدي والدارقطني في آخرين(٥). وقال قتيبة: (كان لا يُبالي. ما دُفِع إليه قرأه) (٦). وقال ابن يونس: (كان رجلا صالحا لا يُشك في صلاحه وفضله، فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث)(٧).

ووثّق رِشدينَ الهيثم بن خارجة، وأحمد في رواية على تردد(٨).

---

(١)- هو ابن حبان البستي.

(٢)- منهم: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، المعروف بغلام خليل، كتاب المجروحين، ١٥٠/١، وعمر بن حفص العبدي، المجروحين، ٨٤/٢، وعبد الملك بن محمد الصنعاني، المجروحين، ١٣٦/٢، وعبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، المجروحين، ١٤٦/٢، وقيس بن الربيع الأسدي، المجروحين، ٢١٨/٢، وموسى بن دينار، المجروحين، ٢٣٧/٢.

(٣)- ابن حبان، كتاب المجروحين، ٢٩٩/١.

(٤)- المصدر السابق.

(٥)- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٦٠٧/١.

(٦)- المصدر السابق

(٧)- ابن العماد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي (ت١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، ت، ٣٢٠/١.

(٨)- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٦٠٧/١، بتصرف.

٣. ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية: هو أن رشدين بن سعد قد وصل إلى حدّ من الغفلة عن صحيح الرواية، والذهولِ عن صيانة نفسه من التلقين حدّا كبيرا حتى كان يظن أن كل ما رُفع إليه من الأحاديث والكتب هي له، ومما سمعها عن شيوخه، فاغتر بذلك فوكل يُجيب عن كل مسألة دون تردد، ولا يُبالي بما يَؤول إليه أمرُه. حاله في ذلك حالَ مَن وعى السنن والآثار على الحقيقة وعُرِفَ بذلك عند الناس مع حرص شديد على محفوظه، ويَقَظة كبيرة من غوائل العابثين في محفوظ الثقات ومصنفاتهم.

المبحث الثاني

العبارات الناقدة حديث الراوي

يكتنف هذا المبحث العبارات الناقدة حديث الراوي دون التعرض لشخصه بصورة مباشرة، وإن كان الحكم عليه سببا في الحكم على رواياته. وقد اشتمل على ستة مطالب، في كل مطلب فحوى عبارة واحدة تنازعتها فقرات ثلاثة: دلالة وضعية، ودلالة نقدية، ثم جهة التعالق بينهما.

المطلب الأول

أَعَزُّ من الكبريت الأحمر

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة اسمية صيغت من خبر حُذف مُبتدؤه، وتقديره "فُلان". واكْتَفَتْ بائتلاف أجزائها تفضيل المُسَند إليه على مدخول المُسَند ومُتَعلّقه.

قال ابن فارس: (الْعَيْنُ وَالزَّاءُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةٍ وَقُوَّةٍ، وَمَا ضَاهَاهُمَا مِنْ غَلَبَةٍ وَقَهْرٍ)(١). يُقَالُ: (عَزَّ الشَّيْءُ يَعِزُّ عِزّاً، وَعِزَّةً، وَعَزَازَةً: فَلَا يَكَادُ يُوجَدُ، وهذا جامعٌ لِكُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ عَزِيزٌ: قَلِيلٌ)(٢). بِمَعْنَى: أَنَّهُ لِقِلَّتِهِ (لَا يَكَادُ يُقْدَرُ عَلَيْهِ)(٣). وَبِهَذَا قَهَرَ وَتَغَلَّبَ.

والكِبْرِيتُ: عُنْصُرٌ لافِلِزِّي يَنْتَشِرُ فِي الطَّبِيعَةِ، وَمَوْجُودٌ فِي الحَالَةِ "البروتو بلازم"، وله نَشَاطٌ كِيماوِي وتَكْوِينُهُ مِن شَكْلَيْنِ بَلَّوْرِيَّيْن أَصْفَرَيْن، وثالثٍ غَيْر بَلَّوْرِي قَاتِمِ اللَّوْنِ على ما أفاده الباحثون العصريون(٤). وقد عرفه العرب قديما، واستعملوه، قال الخليل: (الكِبْرِيتُ: عَيْنٌ تَجْرِي، فإذا جَمَدَ ماؤُها صارَ كِبْرِيتاً أَبْيَضَ

---

(١)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣٨/٤.
(٢)- الزبيدي: محمد بن محمد الحسيني، (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: التركي وآخرين، الكويت، وزارة الإعلام، د.ط.ت، ٢٢٠/١٥.
(٣)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣٨/٤..
(٤)- لجنة من العلماء والباحثين العرب، الموسوعة العربية الميسرة، القاهرة، دار الشعب، د.ط.ت، ص١٤٣٩.

وَأَصْفَرَ وَأَكْدَرَ(١). وفي لسان العرب: (الْكِبْرِيتُ مِنْ الْحِجَارَةِ الْمُوقَدِ بِهَا)(٢). ولم يَحْسَبْهُ ابنُ دُرَيْد عَرَبِيّا صَحيحا(٣). وقيل: (الْكِبْرِيتُ: الْياقوتُ الْأَحْمَرُ)(٤).

ويقال: إن هو لا يوجد إلا أن يُذكر(٥). وإلى ضرْبَ الناس المثلَ بالكبريت الأحمر دون غيره من الألوان؛ لندرة هذا النوع، ونُدرته بين سائر ألوان الكبريت، ولكثرة فوائده بالنظر إلى غيره من الأصناف.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد أحد النقّاد المحدثين من الدلالة الوضعية والعرفية لهذه العبارة النقدية "أَعَزّ مِنْ الكِبْرِيتِ الأَحْمَر" فأطلقها وصفا لحديث أحد رواة السنّة لا يريد ـ بها ـ امتداحه، وبيان صحته، إلى أومأ إلى ضعفه وانحرافه عن سَنَن القبول عند أهل النقد الحديثي. والذي وُصف حديثه بذلك هو:

الحَسَنُ بْنُ عُمارَةَ بْنِ مُضَرِب البَجَلي مَوْلاهم أبو محمدٍ الكُوفي (ت١٥٣هـ).

قال عبدُ الله بن المبارك: (روى الحسن بن عُمارة عن الحَكَم عن إبراهيم حديثا. ثم قال عبد الله: "هذا أعَزّ من الكبريت الأحمَر. لكأنّ هذا الحديث لم يدخل مَسامعي قطّ)(٦).وظاهر هذا القول من ابن المبارك الثناء على حديث الحسن بن عمارة، وتصحيح له؛ إذ إنه عزيز نادر يُعَضّ عليه بالنواجذ غير أن ابن المبارك يريد من قوله هذا تضعيف حديث الحسن، والنيل من صاحبه، وأنه فاحش الغلط حتى إن النقّاد ليزوّرون عن رواياته، ويتهمونه.

فقد كذّبه شعبة وابن المديني وابن عيينة وضعّفه ابن معين وأحمد والرازيان والنسائي والدارقطني في آخرين(٧). حتى قال ـ فيه ـ الذهبي: (ضعفوه)(٨). مشيرا إلى إجماع النقّاد على ذلك.

٣. ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية هو أن حديث الحسن بن عمارة قد أوغل في الغرابة إيغالا شديدا حتى تعجب من وجوده وُعاةُ السنّة: الحُفّاظ المتقنون الذين لا يَئِدُ عن محفوظِهم شيء من الحديث فاستحق ـ بذلك ـ التضعيف والردّ، واسْتَأهل صاحبُه الجرح الشديد، حاله في ذلك حالَ الشيء الثمين النادر جدا

---

(١)- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن (ت١٧٥هـ)، كتاب العين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، ص٨٣٠.

(٢)- ابن منظور، لسان العرب، ٧٦/٢.

(٣)- انظر، ابن دريد، جمهرة اللغة، ١١٩٠/٢.

(٤)- المصدر السابق.

(٥)- الميداني، مجمع الأمثال، ٤٤/٢.

(٦)- الجوزجاني: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي (ت٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار حديث أكادمي، باكستان، دط، دت، ص٦٣.

(٧)- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٣٠٤/٢.

(٨)- الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي (ت٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٣٢٨/١.

حتى لستقرفي أذهان الناس أن وجوده أغرّ من وجود الكبريت الأحمر الذي يُعتَقَد أنه لا يكاد يُعرف أصلا إلّا أن يُذكر. ولا يكون مَن يدّعي معرفة ملى ذلك العزيز إلّا كذّاب أو مُتّهمٌ بالكذب، أو الغفلة الشديدة.

المطلب الثاني

حديثه فوائد

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة اسمية صيغَتْ من ركنيها الأساسين: المبتدأ: "حديثه"، والخبر: "فوائد". ودلالة الضمير المتصل بالمبتدأ مشيرة إلى راوي ذلك الحديث، ومُخرجة المبتدأ إلى حيز التعريف؛ ليصح به تَصدّر الكلام.

والفَوائِدُ: جَمْعُ فائِدَةٍ، وهي: (اسْتِحْدَاثُ مالٍ وَخَيْرٍ)(١). يُقال: (فادَتْ لَهُ مِنْ عِنْدِنا فائِدَةٌ: أَيْ حَصَلَتْ)(٢). وَيُقال: (أَفَدْتُ المالَ: أَيْ أَعْطَيْتُهُ غَيْرِي، وَاسْتَفَدْتُهُ: اِسْتَفَدْتُهُ)(٣).

ويُقصَد بالفوائد عند المُحدثين: (ما يُفيدُه الشيخ لطلابه من الأصول التي سمعها أو جَمَعها عن مَشايخِه سواء أكانت هذه الفوائد في الأسانيد أم في المتون)(٤). وقد (يُسمّي المُحدث الحَديثَ فائدة إذا كان يَرى أنه لا يوجَد إلا عنده أو أنه يُغرب به على أقرانِه أو على مَن يَلقاه من المُحدثين أو على أهل بلده أو على أهل عصره)(٥).

والمراد بالحديث في هذه العبارة النقدية: الروايات التي يتحملها الراوي عن شيوخه ثم يؤديها إلى تلاميذه الناقلين عنه إلى مَن بَعْدهم.

والخلاصة: أن فَحْوى الفوائد يُشعِر باكتساب الخير، وما يُسَرّ به المستفيد، ويُفرحُه. ومتى كان حديث الراوي فوائد فذلك عند أهل الصنعة ميزة له على مَن سواه؛ تحمل غيره على طلبه والإفادة منه، حسب ما يُشير إليه أصل الوضع وظاهر العبارة عند أهل الاصطلاح.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد النّقّاد المحدثون من الدلالة الوضعية والعرفية الاصطلاحية لهذه العبارة النقدية "حديثه فوائد" فوصفوا بها حديث أحد الرواة دون أن يقصدوا ظاهر العبارة بامتداح ذلك الحديث، أو توثيق صاحبه، بل أرادوا تأكيد نَكارَتِه وغرابتِه؛ إذ قد يكون

---

(١)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣٦٣/٤-٣٦٤.
(٢)- الزمخشري، أساس البلاغة، ص٤٨٦.
(٣)- ابن منظور، لسان العرب، ٣٤١/٣.
(٤)- عبد الفتاح: أبو مازن أيمن السيد، المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص١٧٧.
(٥)- السلامة: محمد خلف، معجم لسان المحدثين، ملتقى أهل الحديث، دطبت، ١٠٦/١.

مصنوعا مكذوبا ولا أصل له، وأن صاحبَه الذي أتى به ليس مَرْضِيّا عند أهل القدر من المحدثين فقد روى الخطيب بسنده إلى الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: (إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان)(١).

والذي وُصف من المحدِّثين بأنَّ حديثَه فوائد:

زُهَيْر بْنُ مُحَمد العَنْبَري التميمي، أبو المُنْذر الخُراساني (ت١٦٢هـ).

قال أبو عروبة الحَرَّاني(٢): (زُهَيْر بْنُ مُحَمّد خُراسانِيّ الأَصْل سكن مَكة وكان كحديثُه فوائِد)(٣). وظاهر كلام أبي عروبة الثناء على حديث زهير، وأنه كله فوائد مُنْقَلة يُرحَلُ من أجل سماعها وتحمِلها. والحقيقة خلاف ذلك؛ فإن أبا عروبة لا يريد من قوله هذا الثناء والمدح، وإنما يقصد أن حديث زهير فيه إغراب وبُعْد عن مَألوف الحفّاظ العارفين بالسنن، ومن كانت رواياته كذلك فهي ـ بلاشك ـ خطأ، ولا تصح؛ إذ كيف عرفها زهير دون غيره من الحُفّاظ، وأين كانوا هم عنها؛ لذا فقد ضعّف زهيرا لأجل ذلك جماعة من أهل القدر، منهم: ابن معين وأحمد في رواية عنهما والبخاري والرازيان والنسائي وأبو أحمد الحاكم في آخرين(٤). ووثقه ابن معين وأحمد بن حنبل في رواية عنهما والساجي والعجلي وابن حبان في آخرين(٥). وقال البخاري: (أنا ألقى هذا الشيخ، فإن حديثه موضوع، وليس هذا عندي بزهير بن محمد وكان أحمد بن حنبل يضعف هذا الشيخ، ويقول: هذا شيخ ينبغي أن يكون قلبوا اسمه)(٦). وقال أبو حاتم الرازي: (محله الصدق، وفي حفظه سوء. وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه... فما حدّث من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أغاليط)(٧).

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية هو أن حديث زهير بن محمد العنبري قد وصل في الغرابة والبعد عن مشهور الحديث حدا عَرَف النُّقّاد أنه موضوع، وخطأ، ولا أصل له عن الشيوخ؛ إذ لو كان له مُسْكة من القبول لعرفه

---

(١)- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط.ت، ص١٤٢.

(٢)- هو الحسين بن محمد بن أبي مَعْشر: مودود بن حمّاد السلمي. كان ثبتا حافظا، عارفا بالحديث والرجل والفقه والكلام. وكان مفتيا في بلده حران، توفي سنة ٣١٨هـ. انظر ابن عبد الهادي الصالحي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٧٤٤هـ)، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٤٨٢/٣.

(٣)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢١٧/٣.

(٤)- انظر ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ٣٤٨/٣.

(٥)- المصدر السابق.

(٦)- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، تاريخ دمشق الكبير، تحقيق: علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٨٧/٢١.

(٧)- المصدر السابق.

الحُفّاظ، ولَما استغربوه عند سماعه، حتى وصفوه بالفوائد؛ لغرابته حالُه في ذلك حلَ الغُرَر الفوائد التي تَفيض بسَبْيِها على طالبيها؛ لصحة وجودها، وحقيقة نفعها؛ فقد عرف الناس منها ذلك، وأفادوها على جهة اليقين لا الادعاء أو التخمين.

المطلب الثالث

في دار فلان شَجَرٌ يَحْمِلُ الحَديثَ

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارةُ جُملةٌ اسميةٌ أُتْلِفَتْ من ركنَيها الأَساسَين: المُبتَدأ النكرة الموصوف بالجُملة الفِعليّة بَعْدَه: "شَجَرٌ يَحْمِلُ الحَديثَ"، وبِها عُرِفَ؛ فإن الجُمل بعد النكِرات صِفات، ومن شأن الصفة أن تُكسِب النكرة شيئا من التعريف. والخَبَر الذي يُدْلِ عليه مُتَعلَقُه: "في دار فلان.

وفَحْوى الجُملة: كِنايةٌ عن صِفةٍ، ودلالة على كثرة حديث المُكنى عنه بهذه العبارة النقدية حَسْبَ ما يقول أهلُ البَلاغة في غاية الكِنايات. ويُؤَيِّدُ دَلالةَ الكِناية دلالةُ التّنوين في المُبْتَدأ؛ فإنه يُفيدُ ـ هنا ـ التّكْثيرَ، أو التّعظيم، أي: أنه شَجَرٌ كَثيرٌ، وهي حَمْلُ الحَديثِ عظيم.

والحَمْلُ: (ما كانَ في بَطْنٍ أو عَلى رَأْسِ شَجَرٍ)(١). وكِلا المَوضِعَين شَريف؛ مما يَدُلُ على قيمة المَحْمول، وهو في عبارتنا النقدية الحَديث الذي نأب عن المَحمول الحقيقي "الثمر" بعَلاقَة المُشابَهة وبِقَرينة السياق؛ فإن الشجر لا يَحمِل حَديثا، إلى تَحْمِلُه صدور الرواة وذاكِراتُهم، غير أن صناعة الكِناية وصِياغة المَشهَد التشبيهي اقْتَضت ذلك السبك التعبيري؛ لتوليد معانٍ بَلاغيّة عديدة.

والدّارُ: (اسْمٌ جامِعٌ لِلعَرَصَةِ والبِناءِ والمَحَلَةِ. وكُلُ مَوْضِعٍ حَلَ بِهِ قَوْمٌ فَهُوَ دارُهُمْ)(٢). وهذا الوَضْع اللغوي لمُفردة الدّار يُبيِن أنها مُتسعة، ولا تَقتَصر على مسمى البَيت الذي يأوي إليه الواحد من الناس. وباتساع دلالة الدّار يَزيدُ شَجَرُها، ويَكثُر ثَمَرُها. ومما يَزيدُ هذه الدّعوى وُضوحا وقُوّةَ دليل ما تَكْتَنِفُه أصولُ مُفردة الدّار بتَشكيلها الصرفي من معاني الحَركة والدوران، وعدم الاستقرار على حال؛ فإن أصول "الدال والواو والراء" تَحلى في تقلباتِها المُختلفة هذه المعاني ومنه تسمية الدهر بِالدّوارِي؛ (لأنَه يَدُورُ بِالنّاسِ أحْوالا)(٣). وهذا يُسهِمُ في دلالة الاتساع، وما يَتبعه مما يَلحَق به.

والخُلاصة: أن دلالة هذه العبارة النقدية تُومِئُ إلى أن المَوصوف بها قد تَحَلّى عن شيوخه حديثا كثيرا حتى ضاق به صدرُه، وزاد على حُدود ذاكرتِه فاحتَلى الزائدَ منه أنحاءُ داره، وما فيها من شَجَرٍ.

---

(١)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ١٠٦/٢.
(٢)- ابن منظور، لسان العرب، ٢٩٨/٤.
(٣)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣١٠/٢.

٢. الدلالة النَّقدية.

أفاد أحد النُّقّاد المُحدثين من الدلالة الوضعية لهذه العبارة النقدية "في دارِ فُلان شَجَرٌ يَحْمِلُ الحَديثَ" فأطلقها وصْفا لحديث اثنين من رُواة السُّنة(١)؛ لا يقصِد إلى الثناء بالخير عليه، بل يُريد الثناء بالسوء على محمولهما، وأنه غُثاء لا قيمة له؛ إما لاختِلاقه، أو لغُرْبته عن محفوظ الناس. وممن وُصف حديثُه بذلك:

عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ عَمْرو بْنِ جَبَلَة الباهِلِيُّ.

قال علي بن المديني: (في دارِ عبد الرحْمنِ بْنِ عَمْرو شَجَرٌ يَحْمِلُ الحَديثَ)(٢). وهذه العبارة ـ حسب ظاهرها ـ ثناءٌ على حديث عبد الرحمن بن عمرو، وتنويه بكثرته، وإشادة بصاحبه، والحقيقة غير ذلك؛ فإن ابن المديني لم يُرد هذا، وإنما أراد أن هذه الأحاديث لا أصل لها أو أنها مُختَلقة موضوعة؛ فإن صاحبها كذّاب صاحب بلايا، وأنها لا تَثبُت أمام القد الحديثي المُعتبَر.

وقد كَذَبَ عبدَ الرحمن بن عمرو الرازّيان والدارقطني والبغوي والخزرجي في آخرين(٣).

وهذا يُؤكد أن مراد ابن المديني من قولته القدح، وليس المدح.

٣ـ ووجه التّعالُق بين الدلالتين النقدية والوضعية هو أن حديث عبد الرحمن بن عمرو الباهلي قد كُثر كثرة واضحة؛ باختلاقه إياه كل يوم دون أن يكون قد سمعه عن الشيوخ، أو آوى به إلى ركن شديد من الأصول المعتمدة حتى ضاق به صدره، فنلب في تحمل ما زاد منه شَجَرُ داره الكثير، ومع ذلك كله لم يَلْق من الرواة قَبولا، حالُه في ذلك حالَ الشَّجَر الكثير الذي تَقُل بحمل ثمره دون أن يكون ناضجا نافعا؛ مما جلى الناس يَزوَرّون عن قطفِه، ويَزهدون في طلَبه.

المطلب الرابع

كتبت عنه خمسمائة حديث ليتها كانت خمسة آلاف

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملتان: أولاهما: فِعْلِية خَبَرِيّة "كَتَبْتُ عن اليَمامِي بالعَسْكَر خَمْسَمائة حَديث"، وقد ائتلفت من رُكنَيها الأساسَيْن: الفعل والفاعل "كَتَبْتُ"، وألحِق

---

(١)- هما: خليفة بن خياط واسمه شباب العصفري، وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة وقد أطلق ذلك عليهما: علي بن المديني، انظر الضعفاء للعقيلي، ٢٤٦/٢.

(٢)- العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: مازن السرساوي، مكتبة ابن عباس، الدقهلية مصر ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ٣٣١/٦.

(٣)- انظر ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ٥١٦/٣. وانظر الخزرجي: أحمد بن عبد (ت٩٢٣هـ)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: مجدي منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٤٩٩/٣.

بهما الفعول: "خَمْسَمائة حديث"؛ لتتميم معنى الجملة. وثانيهما: اسمية إنشائية: "ليتها كانتْ خَمْسَة آلاف"، وصيغت من حرف التمنّي المُشبّه بالفعل مُقترنا به اسمُه: "ليتها"، وقد أُخبِر عنه بجملة اسميّة مُكتملة الأركان: "كانت خمسة آلاف".

وفحوى العبارة: بيّن ـ حسب ظاهرها ـ فَرَحَ مَن كتب هذه الأحاديث الخمسمائة، وأنه يتمنّى أن لو كتبَ خمسة آلاف؛ لكان فرحُه أشدّ.

والتمنّي المُستفادُ من حرفه الرئيس "ليتَ": فيه دلالة النّهم والأسف على عدم حصول المُتمنّى؛ إذ بات مُحالا؛ إمّا لِعدم وجود المطلوب أصلا، أو لحصول تباعُد بين الراوي وشيخه على اختلاف أسباب ذلك التباعُد.

٢. الدلالة النَّقدية.

اجتهد أحد القُدّاد المحدثين في التعبير عن مَوقفه النّقدي من حديث أحد رُواة السُّنّة. فصاغ هذه العبارة النّقدية: "كَتَبْتُ عَنْ فُلان خَمْسَمائة حَديث، لَيْتَها كانَت خَمْسَة آلاف"؛ لا يومِئُ إلى الثناء على ذلك الحديث حسبَ ما تقتضيه فحوى العبارة بدلالتها الوضعية والعرفية الاستعمالية، وإنما يَقدح في سلامَته، ويَحطّ من مكانته فيهِ مَدْرَجة القَبول، وَيُحذّر من الاغترار به. واليمامي هو:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ عُمَر بْنِ يُونُس الحَنَفيُّ، أبو سَهْل اليَماميُّ.

قال القاسمُ بْنُ الحُسَيْن(١) ـ في سياق ذِكرِه اليَماميَ ـ : (كَتَبْتُ عَنْ اليَماميّ هذا خَمْسَمائة حَديثٍ بِالعَسْكَر، لَيْتَها كانَتْ خَمْسَة آلاف، لَيسَ عِنْدَ النّاس مِنْها شَيْءٌ)(٢). وهذا القول من القاسم ـ حسب ظاهره ـ يعني الثناء بالخير على حديث اليمامي، وأن تمنّيه الاستزادة منه دليل على ذلك؛ فإن الناس يرغبون في الاستزادة ـ عادة ـ مما هو خير وثمين، خاصة إذا كان ليس عند الناس منه شيء؛ ليتفرد به. غير أن حقيقة القول: بخلاف هذا؛ فإن القاسم يَنبّه بعبارته هذه على سقوط مرويّ اليماميّ في ميزان النقد الحديثي، وأن كتابته جملة منه؛ ليس لأنه صحيح يُطلَب، أو مشهور يُرْغَب، بل ليُحَذِر الناس مِنه؛ لذا تَمنّى لو كَتَبَ من هذه الأحاديث خمسة آلاف؛ لِيَسْتَنْفِدَ مَخزون اليماميّ كلّه؛ فيكشفه للرواة؛ كي يكونوا منه على حذر، وتَنبّه.

إن هذا الحُكم الذي حكم به القاسم بن الحُلَرز على حديث اليمامي، وأنه ساقط ومُختَلَق قد دلّ عليه أمران، الأول: قول القاسم في ذيل عبارته: "ليس عند الناس منها شيء". والمراد بالناس: خاصتهم، وهم العلماء الحُفّاظ. أي: أن هذه الأحاديث لا يعرفها منهم أحد؛ لأنها غير مشهورة بين رواة السُّنة فضلا عن حُفّاظِها المعتَبرين. وثانيهما: تكذيب القُدّاد اليمامي، والرغبة عن حديثه، أو الاشتغال به. فقد كذّبهُ سَلَمة بن شبيب ويحيى بن محمد بن صاعد وأبو حاتم الرازي وابن حبان

---

(١)- هو القاسم بن زكريا بن يحيى، أبو بكر البغدادي. حافظ متقن ثقة ثبت مصنف مقرئ نبيل متكلم في الرجال، توفي سنة خمس وثلاثمائة. انظر تاريخ بغداد، ٤٤٦/١٤.
(٢)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ١٧٨/١.

والدارقطني والخطيب البغدادي والذهبي في آخرين(١)، وقال ابن عدي: حدّث بأحاديث مَناكير عن الثقات، وحدّث بنُسَخٍ عن الثقات بعجائب... وتكثر عجائب اليمامي هذا وهو مقارب الحديث، وإلى الضعف أقرب منه إلى الصدق)(٢).

٣- ووجه الدلالة من وصف اليمامي بهذه العبارة النقدية هو أن هذه الأحاديث التي كتب القلم بن المرزع منها خمسمائة حديث لم يكن راغبا فيها؛ لجودتها، وصحة مخارجها وأسانيدها، إلى لأنها أحاديث مُنكرة في متونها وأسانيدها؛ لذا فقد تمنّى القلم أن لو كتب عنه عشرة أضعافها؛ ليكشف أكبر عدد من تلك الأحاديث المصنوعة؛ حتى يَحذَرَها مَن يسمعها، أو يمُرّ بها. وكذا كان بعض أهل العلم يكتبون الحديث الضعيف والموضوع؛ لا رغبة في روايته، أو العمل به، وإنما ليَتّقوه، ويكونوا منه على يَقظة.

المطلب الخامس

ما أشبه حديثه بثياب سابور

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملةٌ اسمية ائتلفت من ركنيها الأساسين: المُبتَدأ: "ما" الاستفهامية التعجبيّة، والخَبَر: "أَشْبَهَ حَديثُهُ" الفعل الماضي الذي قُصِد به إنشاء التعجب. وتتمة العبارة فضلةٌ؛ لاكتمال معنى الجملة.

وفحوى التشبيه بهذه العبارة: إنشاء التعجب من حديث المحدث؛ إذ يوحي أنه غاية في الصحة وبُلغة في درجات القبول؛ مما يبعث على تتبعه، والحرص على كتابته، وحفظه.

وسابور: كُورَةٌ مَشهورة بأرض فارس، ومدينتُها شهرستان، وسُمّيت بذلك نسبة إلى المَلِك سابور الفارسي الذي بناها(٣).

وثيابُها التي كانت تُصنع فيها: تُنسب إليها، فيُقال: "ثياب سابور". وقد عُرِفت بين الناس بغلاء ثمنها؛ تسويغا لقيمتها، وحقيقة ثمنها عند شرائها زهيد جدا؛ فصُرِبت مثلا سائرا؛ للمُخادعة.

٢. الدلالة النقدية.

صاغ أحدُ النقّاد المُحدثين هذه العبارة النقدية التعجبية "ما أَشْبَهَ حَديثَهُ بِثيابِ سابور"؛ وصفا لحديث أحد الرواة؛ لا يُريد منها الثناء عليه، ولا رفع مكانة

---

(١)- انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٤/٦. وابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ٣٠٨/١.

(٢)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ١٧٨/١-١٧٩.

(٣)- انظر الحموي: أبا عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٦/٣.

صاحبه، وإنما يقصد إلى تضعيفه، وبيان تأخره في درجات قبول السنّة حسب عيار النقد الحديثي على خلاف ظاهر دلالتها. ومثل ذلك:

إِسْماعِيلُ بْنُ عَيّاشِ بْنِ سُلَيْم العَنْسِي أبو عُتْبَةَ الحِمْصِي (ت١٨٢هـ).

قال الجوزجاني ـ في سياق ذكره إسماعيل بن عياش ـ : (ما أَشْبَهَ حَدِيثَهُ بِثِيابِ سابور؛ يَرقُم على الثَّوبِ المائة، والى شراءه دون عشرة)(١). وهذا قولٌ من الجوزجاني يومِئُ إلى تضعيف حديث إسماعيل والحطّ من مكانة صاحبه؛ إذ إن فيه التزوير والتدليس ومخادعة مَن لا معرفة له بأصول الروايات ونقدَها؛ كما يُفهِمُ ظاهر العبارة، ومغلوق تشبيه حديث إسماعيل بثياب سابور. وبدليل أن أبا اليمان حين ذكر الجوزجاني هذا القول في إسماعيل وحديثه له قال: كان إسماعيل من أروى الناس عن الكذّابين(٢).

ووافقَ الجوزجانيَ في تضعيف إسماعيل بن عياش مطلقا عبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي وأبو إسحاق الفزاري وأبو اليمان والعقيلي والنسائي(٣). وفصّل عامّة النقّاد فيه القول، وخلاصة ما انتهوا إليه أن إسماعيل بن عياش صالح الحديث موثّقٌ فيه إذا روى عن أهل بلده الشاميين دون الحجازيين والعراقيين؛ فإنه عنهم يُخَلط، كذا قال يزيد بن هارون وابن معين وابن المديني وأحمد والبخاري وأبو داود ودحيم وأبو حاتم في آخرين(٤). وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث التي أمليتها من رواية ابن عيّاش عن أهل الشام يحمل بعضها بعضا. وسوى هذه الأحاديث إذا رواه ابن عيّاش عن أهل الشام فهو مستقيم، وإنما يخلط ويغلط في حديث العراق والحجاز)(٥).

٣ـ ووجه التعالق بين الدلالتين النقدية والوضعية هو أن ما رواه إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده لم يكن عند النقّاد بالمَرْضي؛ إذ إن صاحبه قد غلط كثيرا في تحمّله، وخلّط في روايته، غير أنه كان يحتال لنشره؛ إما بحُسن سِياقَتِه، والفن في طرائق عرضه، وإما بغرابة أسانيده، وعُلُوّ طُرُقها على خلل فيها؛ فإن رواة السنّة مولعون بذلك في الغالب الأعم، حاله في ذلك حالَ مَن ابتاع ثياب سابور بالثمن الزهيد جدا؛ لعدم جودته في أصل منشئه، ثم رَقَمَ عليها ثمنا باهظا؛ ليُخادع المُشترين؛ إذ يعتقدون أن ارتفاع ثمنِها دليل على جودة نوعها، وإحكام صناعتها دون تمييزها، وسؤال أهل الصنعة والخبرة عنها..

---

(١)- الجوزجاني، أحوال الرجل، ص٢٩٧.
(٢)- الجوزجاني، أحوال الرجل، ص٢٩٧.
(٣)- انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٢١/١.
(٤)- المصدر السابق.
(٥)- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢٩٦/١

المطلب السادس

يُشْبِهُ حَديثُه حَديثَ الصّالحين

١. الدلالة الوضعية.

هذه العبارة جملة فِعلية ائتلفت من ركنيها الرئيسين: الفعل المُتعدّي: "يُشْبِه"، والفاعِل المُقترن بالضمير الدّال على الموصوف بهذه العبارة: "حديثُه"، ولتتميم دلالة العبارة جيء بالمفعول به المضاف: "حديثَ الصالحين". ولكي يسْتَحضِر السامع صورة التشابه بين طرفي المشهد التشبيهي المُستفاد من دلالة العبارة جاء فعلُها مُضارعا؛ فإن ما على هذه الصيغة في الاستعمال العالي تُفيد تلك الدلالة.

قال ابن فارس: (الشِّينُ والباءُ والهاءُ: أَصْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ عَلى تَشابُهِ الشَّيْءِ وَتَشاكُلِهِ لَوْنا وَوَصْفا. يُقالُ: شِبْه وَشَبَه وَشَبيه)(١). ويُقال: (أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: ماثَلَهُ)(٢). وَفِي المَثَلِ: (مَنْ أَشْبَهَ أَباهُ فَما ظَلَمَ)(٣). وَوَجْهُ الشَّبَهِ عِنْدَ البَلاغِيِّين: (المَعْنى الَّذي يَشْتَرِكُ فيهِ المُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ تَحْقِيقا أَوْ تَخْييلا)(٤).

وَالصَّلاحُ: (خِلافُ الفَسادِ. يُقالُ: صَلُحَ الشَّيْءُ يَصْلُحُ صَلاحا. وَيُقالُ: صَلَحَ)(٥).

والصالحون دِيانَة: هم الذين (يَتَّبِعونَ الشَّرْعَ، وَلا يَتَعَبَّدونَ بِآرائِهِمْ)(٦). وحديثُهم المضاف إليهم في لسان القَّاد: هو حديث مَن (اشتغلوا بالعبادة، وغفلوا عن ضبط الحديث ومراجعته وحضور مجالسه، حتى كثرت الأوهام إلى الأكاذيب في حديثهم؛ بسبب غفلتهم وعدم اشتغالهم بهذا العلم، إلى منهم من كان يحرق كتبه أو يغسلها أو يدفنها؛ ظاناً أنّ هذا يزكي نفسه ويُبعده عن الرياء وحظوظ النفس. وقد يُحتاجُ إليه فيُسأل عن حديث فيُحدث به على أوهامهم، وليس معه أصول، فشاع عند العلماء أن العُبّاد أصحاب غفلة في الحديث وإن كانوا أهل أمانة وتقوى)(٧).

---

(١)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢٤٣/٣.

(٢)- ابن منظور، لسان العرب، ٥٠٣/١٣.

(٣)- الهاشمي: أبو الخير زيد بن عبد بن مسعود (ت٤٠٠هـ)، الأمثال، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ، ص٢٤٠.

(٤)- مطلوب: أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٥٢/٣.

(٥)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣٠٣/٣.

(٦)- ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ)، صيد الخاطر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤، ص٤٤.

(٧)- السليماني: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٣٣٤/١.

٢. الدلالة النقدية.

أفاد النقّاد المحدثون من الدلالة الوضعية لهذه العبارة النقدية "يُشْبِه حَديثُه حديثَ الصّالحين"، فاستثمروها في سياقاتهم النقدية؛ للدلالة على رُتبة حديث الموصوفين بهذه العبارة في سُلّم القبول أو الرد. وقد أطلقوها وصفا لحديث اثنين من رواة السّنّة(١)؛ لا يريدون توثيق رواياتهما، بل يومئون إلى ضعفها، وضرورة تجنّبها.

قال مالك بن أنس: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخُذون دينَكم. لقد أدركْتُ سبعين عند هذه الأساطين ـ وأشار إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ـ يقولون: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" فما أخذتُ عنهم شيئا، وإن أحَدهم لو ائتُمِن على بيت مال لكان به أمينا إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن)(٢).

وقال يحيى بن سعيد القطان: (ما رأيتُ الصالحين أكذبَ منهم في الحديث)(٣)، يعني: (أن الكذب يجري على ألسنَتِهم وهم لا يميزون. فإذا كان الراوي مُغفلا، وتكثُر المناكير في حديثه قالوا "حديثه يُشْبِهُ حَديثَ الصالحين")(٤). ومثل ذلك:

كادِح بْنُ رَحْمَةَ العُرْفِي أبو رَحْمَةَ الكُوفِي الزّاهِدُ العابِدُ.

قال ابنُ عَدي ـ في سياق ترجمة كادح ـ : (يُشْبِهُ حَدِيثُهُ حَدِيثَ الصّالِحِينَ)(٥). وهذا القولُ من ابنِ عَدي ليس ثناءً على رواياتِ كادح، ولا تَوثيقا له، بل هو تَضْعيفٌ لحديثه، وحَطٌ من مكانة صاحبه الذي قال فيه وفي حديثه ابنُ عدي نفسُه: (عامّةُ ما يَرويه غيرُ محفوظ، ولا يُتابَعُ عليه في أسانيدِهِ ولا في مُتونِهِ، ويُشْبِهُ حَديثُه حَديثَ الصالحين؛ فإن حديثَهم يَقعُ فيها ما لا يُتابِعُهم عليهِ أحَدٌ)(٦).

وقد كَذّبَ كادحا هذا الأزدي والحاكم وأبو نعيم في آخرين(٧). وقال ابن حبّان: (كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المُتعمد لها أو غلب عن الإتقان حتى غلب عليه الأوهام الكثيرة، فكثر المناكير في روايته فاستحق به التّرك)(٨).

٣. ووجه التَّعالُق بين الدلالتين النَّقدية والوضعية هو أن كادحا أبا رَحْمَة قد كَثُرت الأوهام والمَناكير في حَديثِه؛ بسبب غَفلَتِه وذُهولِه عن

---

(١)- هما: رَوّاد بن الجَرّاح، أبو عصام العسقلاني، وكادح بن رحمة العرفي الزاهد.
(٢)- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٥٩.
(٣)- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٤٤٨/٢.
(٤)- السليماني، أبو الحسن، إتحاف النبيل، ٣٣٤/١.
(٥)- ابن عدي، الكامل، ٨٤/٦.
(٦)- المصدر السابق.
(٧)- انظر ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ٥٦٧/٤.
(٨)- ابن حبان البستي، كتاب المجروحين، ٢٢٩/٢.

صَبطِها، والعِنايةِ بها حتى استحق التَرْك، حالُه في ذلك حالَ العُبّاد الصّالحين الذين اشتغلوا برياضة النفس دون مِران الذاكرة والعقل؛ ظانّينَ أن ذلك يَزيدُهم من اللهِ زُلفى، وعن حظوظ النفس، ومُراآةِ الناس بُعْدا. **ولمّا** احتاجوا إلى التحديث حدثوا دون الرجوع إلى ذاكرة متينة أو أصل من الأصول المُعتَمدة فَفَحُشَ غَلَطُهم، وبدا حديثُهم عند النُقّاد بعلامات الكذب والوضع وإن لم يقصدوا إلى ذلك؛ لذا فمتى سمِع طالب العلم أن حديث فُلان يُشبِه حديثَ الصّالحين فلا يَغتَرّ به، بل ليكن على حذر ووقاية منه.

الخاتمة

انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

١ـ يُعدّ خروج معنى الكلام عن مقتضى ظاهر لفظه أسلوبا معهودا في العربية ونصوصها العالية يُؤتى به على طريقة الافتنان والتنويع في أساليب التعبير.

٢ـ لم يكن النّقّاد المحدثون بمعزل عن مجتمعاتهم اللغوية حيث أفادوا مما شاع على ألسُن أبنائها من طرائق التعبير المختلفة. كأن يثني أحدُهم على راوٍ من رواة الحديث شرّا باستعمال عبارة ظاهر مقتضاها المدح والثناء بالخير دون أن يكون ذلك مبنيا على استغراب وإنكار.

٣ـ يُعدّ أسلوب تَضعيف الرّاوي بما يُشْبِهُ تَوثيقَه من التراسل الحسن بين الحقول الدلالية؛ حيث استعاره النّقّاد المحدّثون من أهل العربية في مفرداتهم البيانية على طريقة الاستعارة التصريحية. أو تقسيماتهم البديعية على طريقة المدح بما يشبه الذمّ.

٤ـ النّقّاد المحدثين في التعبير عن آرائهم النقدية، وأحكامهم على الراوي ومروياته مسالك من القول. منها المباشر الصريح الذي يؤخذ معناه حسب ظاهر عبارته، وهو الأكثر عندهم. ومنه الكنائي غير المباشر؛ بأن يخالف الناقد بين منطوق عبارته وبين حقيقة مراده دون أن يكون بذلك مخالفا لأساليب العرب في القول.

٥ـ بلغ عدد العبارات الناقدة شخوص الرواة ومروياتهم بإرادة التضعيف على الرغم من أن ظاهر تلك العبارات التوثيق ثلاث عشرة عبارة حسب ما وصل إليه استقراء الدراسة، وهذا يعني قلة هذه العبارات وندرتها؛ مما يمكّن طالب الحديث من إحصائها، والوقوف على آحادها دون مؤونة وعناء.

٦ـ لا يتبيّن المُتلقّي حقيقة هذه العبارات الناقدة التي ظاهرها التّوثيق، وحقيقتها التضعيف إلّا إذا وقف على دلالتها الوضعية والمعجمية اللغوية، ومن ثم الكشف عن استعمالها السياقي التداولي وأخيرا المراد منها في السياقات النقدية الحديثية؛ ذلك ليكون على نَاجٍ من أمر هذا الأسلوب القدحي الكنائي.

٧ـ ليست العلاقة بين الدلالتين النقدية والوضعية لهذه العبارات الناقدة شخوص الرواة ومروياتهم علاقة اعتباطية حسب ما يظن بعض من لا دراية له بأساليب القول، بل هي علاقة تلازمية؛ لما بينهما من الصلات المعنوية والتداولية الكثيرة. وبمكنة المتلقي أن يتبينها متى وقف على حقيقة دلالاتها السكونية والنقدية.

٨ـ غالب هذه العبارات النقدية التي اكتنفتها هذه الدراسة خرجت من أصحابها على سبيل الاستهزاء بحال مَن أطلقت في حقهم أو وُصِفت بها أحاديثهم.

قائمة المصادر والمراجع.

١ـ إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعدل، أبو الحسن: مصطفى بن إسماعيل السليماني، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان،ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢ـ الإتقان في علوم القرآن، أبو الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣ـ أحوال الرجال، أبو إسحاق: إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار حديث أكادمي، باكستان، د.ط.ت.

٤ـ أخبار أبي نواس، ملحق بكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى: الخليل بن عبد ﷲ بن أحمد الخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض،ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٦ـ أساس البلاغة، أبو القاسم: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.

٧ـ الأمثل، أبو الخير: زيد بن عبد ﷲ بن مسعود الهاشمي (ت٤٠٠هـ)، دار سعد الدين، دمشق،ط١، ١٤٢٣هـ.

٨ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط.ت.

٩ـ تاج العروس في شرح القاموس، محمد بن محمد الحسيني المرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: حسين نصار، وزارة الإعلام، الكويت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٠ـ تاريخ بغداد، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١١ـ تاريخ دمشق الكبير، أبو القاسم: علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٢ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، أبو الفضل: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٣ـ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤ـ تقريب التهذيب، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٥ـ تهذيب التهذيب، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٧هـ.
١٦ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحَجّاج: يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٧ـ تهذيب اللغة، أبو منصور: محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
١٨ـ ثمرات القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور: عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، دار المعارف، القاهرة، د.ط.ت.
١٩ـ الجامع الصحيح، أبو عبد ﷲ: محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (٢٥٦هـ)، دار السلام، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٢٠ـ الجرح والتعديل، أبو محمد: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٢١ـ جمهرة اللغة، أبو بكر: محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
٢٢ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبد ﷲ الخزرجي (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مجدي منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٢٣ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، حمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: موفق بن عبد ﷲ، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٤ـ سير أعلام النبلاء، أبو عبد ﷲ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٥ـ السيرة النبوية، أبو محمد: عبد الملك بن هشام (ت٢١٨هـ)، تحقيق: همام سعيد ومحمد أبو صعيليك، دار المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٢٦ـ شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، أبو الفلاح: عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.ت.
٢٧ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٨ـ صيد الخاطر، أبو الفرج: عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤.
٢٩ـ طبقات علماء الحديث، أبو عبد ﷲ: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي (ت٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٠ـ العلل، أبو الحسن: علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدبلسي، دار ابن الجوزي، الرياض ط١، ١٤٢٧هـ.
٣١ـ العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد ﷲ: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي ﷲ عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٢ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة مصر، القاهرة ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٣٣ـ الفروق اللغوية، أبو هلال: الحسن بن عبد ﷲ بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة، د.ط.ت.
٣٤ـ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٣٥ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، أبو عبد ﷲ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٦ـ الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد: عبد ﷲ بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٣٧ـ كتاب الضعفاء، أبو جعفر: محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن محمد السرساوي، دار ابن عباس، المنصورة ط٢، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
٣٨ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.ت.
٣٩ـ كتاب المجروحين من المُحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم: محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٤٠ـ الكفاية في علم الرواية، أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط.ت.
٤١ـ لسان العرب، أبو الفضل: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط.ت.
٤٢ـ لسان الميزان، أبو الفضل: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.
٤٣ـ مجمع الأمثال، أبو الفضل: أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٤٤ـ مجمل اللغة، أبو الحسين: أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
٤٥ـ محاسن الإصطلاح في تضمين ابن الصلاح، عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٦. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيدة (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ وآخرين،معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة،ط١، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
٤٧. معجم البلدان، أبو عبد ﷲ: ياقوت بن عبد ﷲ الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٤٨. معجم لسان المحدثين، محمد خلف السلامة وملتقى أهل الحديث، د.ط.ت.
٤٩. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، بغداد،ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٥٠. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين: أحمد بن الحسين بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٥١. المعجم الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث، أبو مازن: أيمن السيد عبد الفتاح دار الفاروق الحديثة، القاهرة،ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٥٢. مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق،ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٣. الموسوعة العربية المُيسرة، لجنة من العلماء والباحثين العرب، القاهرة، دار الشعب، د.ط.ت.
٥٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد ﷲ: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
٥٥. نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، إبراهيم ناصف اليازجي (ت١٣٢٤هـ)، مطبعة المعارف، مصر،ط١، ١٩٠٥م.
٥٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: رضوان مامو، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.